مجلة اللسانيات التطبيقية ISS N : 2588-1566 الصفحات: 373 -385
المجلد: 06 العدد: 02 السنة: 2022

الاستدلال النحوي عند ابن معط الزواوي (ت628هـ) من خلال كتابه "الفصول الخمسون"

the Grammatical Inference of Ibn Ma'ti al-Zawawi Through his book "The Fiftieth chapters"

محمّد خير الدين كرموش*
المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار - سطيف (الجزائر)
m-k.kermouche@ens-setif.dz

تاريخ الإرسال: 2022/05/05	تاريخ القبول: 2022/05/31

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن خصائص الاستدلال النحوي عند ابن معط الزواوي في كتابه "الفصول الخمسون"، محاولا الإجابة عن السؤال الآتي: ما الأدلة التي أَكْثَرَ ابنُ معط من الاستعانة بها في تثبيت أو توضيح قواعده المبثوثة، أهي الأدلة اللغوية المتمثلة في الاستشهاد بالآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والأبيات الشعرية أم الأدلة الذهنية المتمثلة في القياس والإجماع واستصحاب الحال؟ هذا، مع عرض النماذج ومناقشتها واستخلاص سمات الاستدلال منها.

الكلمات المفتاحية:

الاستدلال النحوي، الأدلة اللغوية، الأدلة الذهنية، القياس.

Abstract :

This research aims to uncover the Grammatical Inference Properties of Ibn Ma'ti al-Zawawi in his book "The Fiftieth chapters." He tries to answer the following question: What evidence has Ibn Ma'ti frequently used to establish or clarify his grammatical rules? Is it linguistic evidence based on the citation of gracious verses, honest prophetic conversations and poetic verses, or mental evidence based on analogy and consensus? All of this has been addressed with different models and discussion.

Keywords:

Grammatical Inference, linguistic evidence, Mental evidence, Analogy.

* المؤلف المرسل: محمد خير الدين كرموش

مقدمة:

يرومُ هذا البحث الإبانةَ عن شيء من خصائص الاستدلال النحوي عند ابن معطٍ، في كتابه "الفصول الخمسون"[1]، وقد وقع الاختيارُ على هذا الكتاب لِمَا حَفَلَ به من أنواع الأدلة اللغوية والذهنية، ولِمَا رأينا من انصراف الباحثين عنه، فلا تجدهم – وقد أُديرَ الكلام عن ابن معطٍ - إلا منصرفين إلى الحديث عن ألفيته "الدّرة الألفية"، وعن سبقه لابن مالك في هذا المضمار. أما كتابُهُ النثري "الفصول الخمسون" الذي نحن الآن بصدد الحديث عنه فلا يُذكر إلّا قليلًا.

أوّلا: "الفصول الخمسون": الموقع والبناء:

إذا أردنا وضع كتاب "الفصول الخمسون" في موقعه ضمن كتب النحو، فهو كتاب نظري تعليمي، موجّه للمبتدئين، وقد صرّح بهذا مُؤَلِّفُهُ، حين قال في مقدمته:"أما بعد، فإن غرض المبتدئ الرّاغب في علم الإعراب حصرته في خمسين فصلا، يشتمل عليها خمسة أبواب"[2].

هذا ما صرح به ابنُ معط، ولكنَّ المتأمل في كتاب "الفصول" يجد أنه يُلَبّي حاجة المبتدئين والشُّدَاةِ حتى المنتهين في علم النحو على حد سواء[3]، ومن الأدلة والقرائن على أنّ "الفصول الخمسون" ليس مُمَحَّضًا للمُبتدئين:

استفاضتُهُ في عرض بعض المسائل، وذكرُهُ للغات العرب في بعض المفردات، ومعلومٌ أنّ هذا ليس سبيل من يؤلف للمبتدئين[4]. ومن الأدلة أيضا إيرادُهُ لبعض الأبواب التي تَعسُرُ على المبتدئ، كباب التنازع مثلا[5]. ثم إيرادُهُ لكثير من الشواهد الشعرية التي تحتاج إلى معرفة لغوية ونحوية لا بأس بها.

ومن الأدلة أيضا إيرادهُ لبعض الأمثلة التي يصعب إدراكها من قِبَلِ القارئ المبتدئ، وذلك كتمثيله لبدل الاشتمال بقوله:"وبدل الشيء من الشيء، وهو مشتمل عليه قوله تعالى:﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: 63]، فـ"أنْ أذكرَهُ" بدل من الهاء في "أنسانيهُ"[6]. هذا تمثيلُ ابن معط، ولا يخفى أنّه عَسِرٌ بعض الشيء، وقد وَجَدْنا كتبَ النحو الأخرى المرصودة للمبتدئين تُمثّل بأمثلة سهلة دانية القطاف للمتعلم، كقولهم: أعجبني زيدٌ علمُهُ، أو أعجبني الثَّلْجُ بياضُهُ.

ويؤكّدُ ما سُقْناه كلامُ شارحه ابن إياز، إذْ يقول:"فإنّ كتاب الفصول في النحو للشّيخ الإمام الحبر العالم الفاضل المحقّق زين الدّين أبي زكريّاء يحيى بن معط بن عبد النّور رحمه الله تعالى وإن كان شديد الاختصار، عاريا من التطويل والإكثار، لكنّه كثيرُ المسائل، عسيرٌ على المُتَناوِل، مشتملٌ على المباحث الغريبة والنّكت العجيبة، والاحترازات اللطيفة، والمقاصد الحسنة الشريفة"[7].

هذا موقع كتاب "الفصول" بين الكتب النحوية، أما البناءُ الذي بنى عليه ابنُ معط كتابه فقد جاء بناء متفردا، حيث جعل رؤوس المسائل التي عالجها في أبواب، وفروعها في فصول، وقد رجّح الباحث محمود محمد الطناحي - محقق الكتاب – أنه لا أحد قد سبق ابن معط إلى هذا المنهج. يقول الطناحي:"وكتابنا "الفصول" كتاب تعليمي، سلك فيه ابن معطي مسلكا، لعله أول من استحدثه، إذ قسم رءوس المسائل إلى أبواب، وتحت كل باب عدة فصول"[8].

وقد قسّم ابن معط كتابه إلى خمسة أبوابٍ، وتحت كل باب عشرة فصول متضمّنة للمسائل الفرعيّة، فاجتمع إذ ذاك خمسون فصلا، ومنها اقتبس عنوان الكتاب[9]. وقد جاء الباب الأول في مقدمات فن النحو كالحدود والتقسيمات المعهودة ومعرفة الإعراب والبناء، والباب الثاني في أقسام الأفعال وما تعمل فيه من مرفوعات ومنصوبات، أما الباب الثالث فقد خَصَّصَهُ للحروف العاملة في الأسماء والأفعال، وألحق به الأسماء العاملة عملَ الفعلِ. ثم محَّضَ الباب الرابع لبحث النكرة والمعرفة والتوابع الأربعة، أمّا الباب الخامس فقد جمع فيه فصولا مُتَفَرِّقَةً في التصريف، وطرق أداء الألفاظ، والخط، وضرائر الشعر إلى غير ذلك[10].

والمتأمل في صنيع ابن معط في كتابه هذا يجد أنه يجمع بين طريقتين في التناول، طريقة القدامى في عرض المسائل الإعرابية والصرفية وحتى الصوتية والعروضية ممتزجة، وطريقة المتأخرين في الفصل بين الأبواب، ومحاولة عرض المسائل مقسَّمةً تقسيما منهجيا، فهو بإيراده للمسائل المتفرقة في الباب الخامس يحتذي القدامى، وفي محاولة تقسيم كتابه منهجيا وفق أبواب وفصول يمهد الطريق للمتأخرين في العرض المنهجي للمسائل.

ثانيا: مفهوم الاستدلال النّحوي:

يجدر بنا ونحن نحاول تِبيان مفهوم الاستدلال النحوي أن نُعَرِّفَ بالاستدلال أولا، ثم النحو ثانيا، لِنَخْلُصَ بعد ذلك إلى مفهوم الاستدلال النّحوي مُرَكَّبًا وَصْفِيًا. كُلُّ ذلك بإيجاز يستوجبه سياق البحث.

1- مفهوم الاستدلال لغةً واصطلاحًا:

1-1- لغةً: قال ابنُ فارس: دلَّ: الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمارةٍ تتعلّمها، والآخر اضطرابٌ في الشيء. فالأول قولهم: دللتُ فلانًا على الطريق، والدليل الأمارة في الشيء[11]. واستدلّ عليه: طلب أن يدلَّ عليه، واستدلَّ بالشيء على الشيء: اتخذه دليلا عليه[12]، فالاستدلال لغة طَلَبُ الدّليل[13].

1-2 - اصطلاحًا: أما في الاصطلاح فهو إقامة الدليل مطلقا من نص أو إجماع أو غيرهما، وعلى نوع خاص من الدليل"[14]. وفي لفظ الاستدلال "عموم يشمل الاستشهاد والبرهنة وإقامة العلامات والسمات"[15]. أو "هو استخدام الدليل العلمي لاستنباط الحكم أو تثبيته أو تفسيره أو تعليله أو إضعافه أو إبطاله"[16]. والدليل هو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر[17].

2- مفهوم النحو لغةً واصطلاحًا:

2-1- لغةً: هو القصدُ والطريقُ، يقال: نَحَوْتُ نَحْوَهُ قَصَدْتُ قَصْدَهُ[18]، ونَحا الشَّيْءَ: قَصَدَهُ. ويطلق أيضا ويراد به الجهة والمثل والنوع والمقدار والقسم[19]. وقد أحصى بعضُهم المعانيَ اللغويةَ لكلمة "نحو" فبلغت عشرة معانٍ، قال:

النَّحوُ في لُغَةٍ قصدٌ، كذا مَثَلُ وجانبٌ، وقريبٌ، بعضُ، مِقْدَارُ
نوعٌ، ومِثْلٌ، بيانٌ، بَعْدَ ذا عَقِبُ عَشْرُ مَعانٍ لها في الكُلِّ أسرارُ [20]

2-2- اصطلاحًا: يُعرِّفُه ابنُ جني بقوله: "هو انتحاء سمتِ كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ بهِ إليها"[21]. ويُعرِّفُه ابنُ عصفور بقوله: "هو العلمُ المستخرجُ بالمقاييسِ المستنبطةِ من استقراءِ كلامِ العربِ، الموصلةِ إلى معرفةِ أحكامِ أجزائِهِ التي ائتلف منها"[22].

هذان هما مفهوما الاستدلال والنحو في اللغة والاصطلاح، فإذا أردنا أن نُعَرِّفَ بهما باعتبارها مُرَكَّبًا وصفيًّا "الاستدلال النحوي" فسينصرف المفهوم إلى أدلة النحو الإجمالية، من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال، إلى غير ذلك من أدلة النحو غير الغالبة، كالاستقراء والاستحسان ومراعاة النظير والاستدلال بالأولى والسبر والتقسيم.

وعلى ذلك يكون الاستدلال النحوي هو الاستعانةَ بأدلة النحو الإجمالية لإثبات أو إبطال أو تقوية أو إضعاف حُكْمٍ تفصيليّ، أو ما يُسمّيهِ النّحاة بقواعد الأبواب، أو ضوابطها.

وقد وقف الباحث فخر الدين قباوة، في كتابه "تحليل النص النحوي منهج ونموذج" عند مصطلح الاستدلال وقفة متأنية، مُعَرِّفًا إيَّاهُ بقولِهِ – وقد سبق إيرادُ تعريفِهِ – "هو استخدام الدليل العلمي لاستنباط الحكم أو تثبيته أو تفسيره أو تعليله أو إضعافه أو إبطاله"[23].

ثم ذكر قِسْمَيْهِ قائلا:"وهو منشعب في ميدان الدرس النحوي إلى شعبتين: الاستدلال اللغوي، كالسماع، والاستقراء. والاستدلال الذهني، كالقياس، والإجماع، والعلة، والسبر والتقسيم، وباب الأَولى، ومراعاة النظير، والاستحسان، واستصحاب الحال، والرجوع إلى الأصل"[24].

وسنعتمد في استكشافنا لخصائص الاستدلال النحوي عند ابنِ مُعْطٍ على هذا التقسيم الذي أورده فخر الدين قباوة، مع بعض الإضافات التي تقتضيها خُصوصيَّةُ مدوّنة البحث، راصدين الأدلة الحاضرة بوفرة، ومحاولين إعطاء تفسير لهذه الوفرة.

ثالثا: أنماط الاستدلال النحوي في "الفصول الخمسون":

1- الأدلة اللغوية:

1-1- الاستشهاد بالقرآن الكريم[25]:

أكثر ابنُ معط من الاستشهاد بالقرآن الكريم إكثارا بَيِّنًا، حتى لا تكاد تمر مسألة إلا وقد عززها بشاهد قرآني، وقد بلغت عدة الشواهد القرآنية في "الفصول" مائة وواحدًا وعشرين شاهدا[26]، وسنحاول تعليل هذه الكثرة بما نراهُ، بعدَ إيراد أمثلة من الشواهد القرآنية والخصائص التي اختصت بها.

شرع ابنُ معط في إيراد الشواهد القرآنية ابتداء من الفصل السابع من الباب الأول، ثم توالت بكثرة ظاهرة، وكان يقتصر في إيرادها على محل الشاهد في أغلب الأحيان، ففي استشهاده على حذف الياء في الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطَبَةِ، وبقاء الكسرة دليلا عليها، قال:﴿إِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: 26]، وهذا جزء من الآية، ولكنه أسقط الفاء قبل إمّا[27]، وفي استشهاده على جواز

إسقاط حرف الجر قبل المفعول قال: "نحو قوله عز وجل: ﴿واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: 155]"[28]، وهذا جزء آية أيضا.

وفي مقابل هذا أورد الآية بتمامها في مرات قليلة، منها استشهاده على ارتفاع الاسم بفعل مضمر، في الآيتين الكريمتين:﴿إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾[الانشقاق:01]، و﴿إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير:01][29]، ومنها استشهاده على إلغاء "إنَّ" عند تخفيفها، في قوله تعالى: ﴿وإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ﴾ [يس:32][30]. هذا، وقد كان في كثير من الأحيان يورد الآية دون سبقها بعبارة "قال الله تعالى"، ثقة في معرفة القارئ بآيات التنزيل[31].

كما كان يورد أحيانا شاهدين أو أكثر لمسألة واحدة، ففي حديثه عن الفاعل الواجب التأخير مثلا يقول:"واللازم التأخير إذا اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول، نحو قوله تعالى:﴿وإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: 124]. و﴿لا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾ [الأنعام: 158][32].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ جميع الآيات التي استشهد بها ابن معط هي من القراءات السبعية، فلم يحتج بالقراءات الشاذة أبدا، وإن كان ذلك جائزا من غير خلاف. فقد قال السيوطي:"أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذا"[33].

هذا وإذا أردنا تعليل كثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية فإننا نقول: إن هذا الإكثار متوافق مع طبيعة التلقي عند المبتدئين، فمن المعلوم أن المبتدئ يبدأ أول الأمر بحفظ كتاب الله تعالى، وعند إتمامه يُعرِّجُ على أخذ مبادئ العلوم، من نحو وصرف وفقه وعقيدة، ومن هنا تكون شواهد ابنِ معط في كتابه مألوفة مأنوسة عند المبتدئ.

ويضاف إلى هذا أنّ الأدلة اللغوية، ومنها القرآن الكريم سهلة الفهم عند المبتدئ بخلاف الأدلة الذهنية فإنها عسرة الهضم بعض الشيء.

وننبّهُ هنا على أنّ منهج ابن معطٍ في الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم جعله في بعض الأحيان، يترك الأمثلة النثرية السهلة إلى غيرها ممّا وقع في القرآن الكريم، وهو محتاج إلى معرفة نحوية لا بأس بها، كالذي تقدّم من الاستشهاد لبدل الاشتمال بالآية الكريمة ﴿ومَا أَنْسَانِيهُ إلّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾. فقد قال بأنّ"أنْ أذكرَهُ" بدل من الهاء في "أنسانيهُ"[34].

2-1 الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف[35]:

إذا كان ابنُ معط قد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم فإنّ صنيعه مع الحديث النبوي الشريف كان على خلاف ذلك، فلم يستشهد بالحديث النبوي إلا في موضع واحد، كما استشهد بقولين يُؤثران عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في موضعين آخرين، أحدهما قوله: إيّايَ وأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ[36]، والآخر قوله: لولا الخِلّيفَى لَأَذَّنْتُ[37].

قال ابنُ معط متحدثا عن "أفعل" التفضيل وأنه لا يعمل الرفع إلا في المضمر، وما جاء فيه عاملا الرفعَ في المُظْهَر فهو شذوذ، ومنه ما جاء في الحديث الشريف. قال ابن معط:"ولا يعمل رفعا إلا في المضمر دون المظهر، إلا ما شذّ، من ذلك الأثرُ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم:"ما مِنْ

أَيَّامٍ أَحبَّ إلى اللهِ فيها الصَّوْمُ منه في عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ"[38]. وهنا نجد أن "أفعل" التفضيل "أحبَّ" عملت الرفع في الاسم الظاهر "الصومُ."

وتجدر الإشارة إلى أن ابن معط لم يكن بِدْعًا من الدارسين والنحاة فقد سار أئمة النحو من قبله على عدم الاستكثار من الاستشهاد بالحديث الشريف لأسباب معروفة. ويمكن لنا في هذا السياق أن نتابع محقق "الفصول" – محمود محمد الطناحي – في قوله:"ولئن قل استشهاد ابن معطي بالحديث الشريف في "الفصول" إلا أنه باستشهاده قد أقرَّ المبدأ [أي أقر الجواز]، ومهد السبيل لابن مالك الذي تَكَثَّرَ منه"[39].

3-1 الاستشهاد بالشعر والنثر:

سار ابنُ معط على طريقة النحاة الأوائل في الإكثار من الشواهد الشعرية، وإن لم تَفُقْ عنده الشواهدَ القرآنية. فقد استشهد باثنين وستين شاهدا شعريا، ولم يَنسُب منها إلى أصحابها إلا أربعة أبيات فقط، هي للنابغة والفرزدق وجرير وذي الرُّمة[40].

وعلة إغفال عزو الأبيات إلى أصحابها في اعتقادنا طلبُ الاختصار والإيجاز، ولكون القارئ المبتدئ لا يهمّه كثيرا الوقوف عند الشعراء والتثبت من حُجِّيَّتِهم، ثم إنَّ جميع الأبيات التي استشهد بها ابن معط مبثوثة في كتب النحاة الأوائل معروفة متداولة.

وقد كان له – في بعض الأحيان - أسلوب خاص في إيراد الشواهد الشعرية، حيث كان يقدم للأبيات بقوله، "كقولهم" ثم يسوق البيت[41]، وهذا النهج جعله محل مؤاخذة من الشرّاح، حيث كانوا ينبهون في كل مرة إلى أنَّ هذا القول تسمُّحٌ منه وإلا فإنَّ الأصح أن يقول: "كقول الشاعر" مُسمِّيًا له، أو "كقوله" - إن لم يسمه -، وهو ما فعله في أغلب الشواهد، إذ كانت عبارته فيها: كقول الشاعر، أو قال الشاعر، أو كقوله، أو وأُنشدَ.

والرّاجح أنّ منهج ابن معط الذي ارتضاه لنفسه هو عدم ذكر الشاعر، إذ لا يُمكن تفسير ذلك بعدم معرفته للشاعر، فهو أديب شاعر، ثمّ خلو الأبيات المشهورة القائل من العزو دليل على ذلك، ومن أمثلة هذه الأبيات المشهورة القائل، ولم يعزها، قول أبي الأسود الدؤلي:

لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عَظيمُ[42]

وقول الكميت بن يزيد الأسديّ:

وما لي إلّا آلَ أحمدَ شيعةٌ ومالي إلّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعبُ[43]

وقول امرئ القيس:

ولا سيّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ[44]

وقول حاتم :

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكَرِيمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّما[45]

وأقوى دليل على أنّ منهجه الغالب عدم تسمية القائل أنّه عندما كان هو قائلَ بعض الأبيات التي أوردها في باب الإدغام، لم ينسبها. قال ابن معطٍ:"وإنّما يعرف التقارب من الحروف بمعرفة مخارجها، وقد جمعت في قوله[يقصد نَفْسَهُ]:

حَلْقِيَّةٌ لَهْوِيَّةٌ شَجَرِيَّهْ وأَسَلِيَّةٌ مَعَ النَّطْعِيَّهْ
ولِثَوِيَّةٌ مَعَ الذَّلْقِيَّهْ وشَفَهِيَّةٌ مَعَ اللِّينِيَّهْ
صِفاتُها مَهْموسَةٌ مُسْتَرْخِيَهْ شَديدَةٌ مُطْبَقَةٌ مُسْتَعْلِيَهْ
مَجْهورَةٌ مُنْحَرِفٌ مُكَرَّرُ هاوٍ أَغَنّانِ طَويلٌ صُفَّرُ"[46]

وقد كان يستشهد بالأبيات المعروفة والمجهولة القائل على حد سواء. ففي استدلاله على إبدال الياء جيما أورد قول الشاعر:

خَالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجّ المُطعِمان اللَّحْمَ بالعَشِجّ

حيث أبدل الشاعر الياء في "علي" و"العشي" جيما. والبيت مجهول القائل[47].

هذا فيما يخص الاستشهاد بالشعر أما النصوص النثرية، وباستثناء الحديث النبوي والأثرين المنسوبين إلى عمر بن الخطاب، فلم يورد ابن معط إلاّ أربعة أمثال. ففي استشهاده لانتصاب الحال بفعل مضمر أورد المثل القائل: أتميميًّا مرةً وقيسيًّا أخرى؟ ومثله في التمثيل للمصدر المنصوب بفعل مضمر، في الأمثال الآتية: مواعيدَ عُرقُوب، وكِلَيْهِمَا وتمرًا، وغَضَبَ الخيلِ على اللُّجُمِ[48].

4-1 المِثَالُ في "الفصول"[49]:

إن طبيعة كتاب "الفصول الخمسون"، وهو كتاب تعليمي جعلت صاحبه يحشده بالعدد الغفير من الأمثلة، المقرّبة للأحكام، الموضِّحة لها، والمثال كما يعرّفه الآلوسيّ "هو الجزئيّ الذي يُذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد ولو بمثال جعليّ [مصنوع]"[50]، أو هو كما يقول فخر الدين قباوة: "نص يورد لإيضاح الحكم وإيصاله إلى الفهم، ولو بقول مصنوع"[51].

ومن خلال هذين التعريفين يظهر بأنّ قول محمّد سمير نجيب اللبدي، وهو يعرّف المثال:"المثال أيضًا ما يُستدلُّ به على القاعدة النحويّة من جملة أو تركيب أو كلمة"[52] غير دقيق، لأنّه لا استدلال بالمثال على شيء من قواعد النّحو بل هو للتوضيح والاستئناس فقط.

والمتأمل في الأمثلة التي ساقها ابن معط في فصوله النحوية الخمسين يجد بأنّها أمثلة تعليمية بسيطة ساذجة، تتردد بين الإفراد والتركيب، وذلك مثل قوله: زيد أخوك، وقام زيد، ونصحتُ زيدا، وشكرتُهُ، وكتمثيله للاسم بقوله كرجل وعَلَمٍ، وللفعل كضرب ويضرب واضرب، وللممنوع من الصرف كفاطمة وحضرموت، وعثمان وعفان، وما إلى ذلك من الأمثلة البسيطة السهلة التي يسهل فهمها واستيعابها من قِبَلِ المبتدئين.

2- الأدلّة الذهنية:

إنّ المتأمّل في كتاب (الفصول الخمسون) يلحظ قلّة حضور الأدلة الذهنيّة، وذلك أنّ الكتاب موجه للمبتدئين بدرجة أولى، والدليل الذهني أصعب هضمًا وتمثّلًا من الدليل اللغوي، ولهذا تقلَّلَ منه المؤلف، فيما نرى.

وسنحاول فيما يأتي إيراد بعض الأمثلة المقتضبة لبعض أنواع الاستدلال الذهني التي نثرها ابنُ معط في فصول كتابه.

2-1- القياس:

وهو "حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه"[53]، ويظهر اعتمادُ ابنِ معط عليه في أمثلة عديدة، وإن كان لا يُفصِّلُ القول فيه لبنائه كتابَهُ على الوَجازة والاختصار، حتى لقد "جاءت بعض مسائل "الفصول" في غاية الإيجاز"[54]. ومن هذه المواطن حملُ بعض الحروف على الأفعال فأعطيت حكمَهَا من النصب والرفع. يقول ابن معط في الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر، "فتنصب ما كان مبتدأً على أنه اسمها، تشبيها بالمفعول، وترفع ما كان خبرا على أنه خبرُها، تشبيها بالفاعل. وتلك الحروف: إنَّ، وأنّ، ولكنّ، ولعل، وكأنّ، وليت، كقوله تعالى:"إنّ الله غفور رحيمٌ"[55]. [البقرة: 173].

فهذه الحروف الستة قيست على الأفعال لشبهها لها في المعنى، فأعطيت حكمها، فهذه الحروف مبنية على الفتح مثل الفعل الماضي، ومعناها معنى الفعل أيضا، فـ"إِنَّ وأَنَّ" تَعني أؤكد، و"كأنّ" أُشبِّهُ، وهلمَّ جرا.

2-2- استصحاب الحال:

وهو "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[56]. أو هو كما قال يحيى الشّاوي:"إبقاء ما كان على ما كان، عند عدم دليل النّقل عن الأصل، وهو معتبر"[57]. ويتبدّى الاتكاء على هذا الدليل في قول ابن معط:"والمستقبل [وهذا اصطلاحه على فعل الأمر] بوضعه مبني على السكون"[58]. أي أنّه باقٍ على أصل وضعه، وهو البناء على السكون، ولن يخرج عليه إلّا لشيءٍ يتّصل به، أو حذفٍ يكون فيه.

2-3- السبر والتقسيم:

وهو أن يذكر المستدِلُّ "جميع الوجوه المحتملة، ثم يَسبُرَها، أي يختبرها، فيُبقي ما يصلح، ويَنفي ما عداه بطريقه"[59]. وقد استعان ابنُ معط بهذا الدليل لتعليل حصر الكلم العربية في ثلاثة أقسام. وذلك أنّ الكلمة في العربية إما أن تكون صالحة للإخبار عنها وبها فهي اسم، وإما أن يصح الإخبار بها لا عنها فهي فعل، وإما ألا يصلح الإخبار بها وعنها فتتعين حرفيتها[60].

قال ابنُ معط:"ودليلُ حصرها [أي: الكلم الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف] أنّ المنطوق به إمّا أن يدلّ على معنًى يصحّ الإخبارُ عنه وبه، وهو الاسم، وسُمِّي بذلك لسموّه على قَسِيمَيْهِ. وإمّا أن يصحّ الإخبارُ به لا عنه، وهو الفعل، وسُمِّي باسم أصله وهو المصدر، والمصدر فعلٌ في الحقيقة.

وإمّا ألّا يصحّ الإخبارُ لا عنه ولا به، وهو الحرف، وسُمِّي بذلك لوقوعه طرفًا وفضلةً، يتمّ الكلام بدونه"[61].

فنجد أنّ ابنَ معط قد حصر القسم الثالث، ألا وهو الحرف بنفي علامات الاسمية عنه، ثمّ نفي علامات الفعلية عنه، ليتميّز بعد ذلك قِسْمًا ثالِثًا. وقد قال الحريريُّ في مُلْحَتِهِ:

والحَرْفُ ما لَيْسَتْ لَهُ عَلامَهْ فَقِسْ على قَوْلِي تَكُنْ عَلَّامَهْ[62]

2-4- الرجوع إلى الأصل:

ويمكن تعريفه بالقول "إنّ الموضوع كان قد بَعُدَ من حكم الأصل، لوجود صفة خارجة فيه، ثم لمَّا زالت عنه عاد إلى ما يستحقه أولا"[63]، ويظهر هذا في قول ابن معط:"وكل مضارع لحقته نون التوكيد، خفيفة نحو: "لنسفعًا" [البقرة 24] أو شديدة نحو "ليُنْبَذَنَّ" [الهمزة: 4] بُنِيَ على الفتح"[64]. فالفعل المضارع أصله البناء كأخويه الماضي والأمر، ولمّا شابه اسم الفاعل أعطي حكمه وأعربَ رفعا ونصبا وجزما، ولما اتصلتْ به نونا التوكيد اتّصالا مباشرا، لفظا وتقديرا، وهي مختصة بالأفعال رجع إلى أصله الذي هو البناء.

خاتمة:

وفي ختام هذا البحث يمكننا إيجاز أهم ما توصلنا إليه في النقاط الآتية:

إنَّ ابنَ معطٍ شخصية نحوية جزائرية متميّزة، واعية بطبيعة المرحلة التي عايشتها، مدركة لمتطلّبات العملية التعليمية، واختلاف مستويات طلاب العربية، وهذا ما يتجلّى في تأليفه "الفصول الخمسون" للمبتدئين، و"الدرّة الألفية" للشُّداة والمنتهين.

صنيعُ ابن معط في كتابه المدروس "الفصول الخمسون" يكشف عن جمعه بين طريقتين في التناول النحوي، طريقة القدامى في عرض المسائل الإعرابية والصرفية والصوتية والعروضية ممتزجة، وطريقة المتأخرين في الفصل بين الأبواب، ومحاولة عرض المسائل مقسَّمةً تقسيما منهجيا، فهو بإيراده للمسائل المتفرقة في الباب الخامس يحتذي القدامى، وفي محاولة تقسيم كتابه منهجيا، وَفْقَ أبواب وفصول يمهد الطريق للمتأخرين في العرض المنهجي للمسائل.

تبيّن لنا أنّ مفهوم الاستدلال في الدرس النحوي ينصرف إلى أدلة النحو الإجمالية، من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال، وغيرها من أدلة النحو غير الغالبة، كالاستقراء والاستحسان ومراعاة النظير والاستدلال بالأولى والسبر والتقسيم. وأنّ المقصودَ به الاستعانةُ بأدلة النحو الإجمالية لإثبات أو إبطال أو تقوية أو إضعاف قاعدة تفصيلية، أو ما يُسمِّيهِ النّحاة بقواعد الأبواب.

تبدّى لنا جَلِيًّا بعد فحص مدوّنة البحث أنّ ابن معط أكثر من الاستعانة بالأدلة اللغوية كالقرآن الكريم والشعر العربي، أمّا الأدلة الذهنية من قياس وإجماع واستصحاب حال فقد جاءت قليلة، ولعلّ ذلك راجع إلى سهولة فهم وتمثّل الأدلة اللغوية، وصعوبة الأدلة الذهنية، خاصة أنّ الكتاب موجّه للمبتدئين، كما صرّح مؤلّفه في مقدمة كتابه.

ومن هنا يجوز لنا أن نُطلِقَ على الاستدلال النحوي عند ابن معط بأنّه "استدلال نحويٌّ تعليمي"، وذلك في مقابل الاستدلال العلميّ المتخصِّصِ.

لم يستشهد ابنُ معط إلّا بحديث نبويٍّ واحدٍ، جريا على عادة النحاة قبله، ولعله اكتفَى بما بين يديه من مادّة لغويّة قرآنيّة وشعريّة، وهي صالحة للاستشهاد، مُلبّية لغرض الاستدلال.

هذا ما يَسَّرَ اللهُ بيانَهُ من خصائص الاستدلال النحوي عند ابن معط، عرضناه مُقْتَضَبًا مُوجَزًا، ولعل دراساتٍ تَتْبَعُ هذا البحثَ فَتُجَلِّيَ الفكر النحوي عند هذا العلم الجزائري البارز في الدراسات النحوية. والله الموفق للصواب.

الإحالات:

[1]- حقق هذا الكتابَ محمود محمد الطناحي في رسالة لنيل درجة الماجستير، تحت إشراف عبد السلام هارون، وقد نوقشت بدار العلوم بالقاهرة، سنة: 1972 م، ولم أر للكتاب تحقيقا آخرَ. أما شروح هذا الكتاب فقد ذكر حاجي خليفة خمسة شروح مخطوطة: أولها لابن إياز (681 ه)، وثانيها لأحمد بن محمد الأندلسي (ابن فَرْقَد) (689 ه)، وثالثها لمحمد بن أحمد الخُوَيّي (693 ه)، ورابعها لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة (745 ه)، وخامسها لبرهان الدين إبراهيم بن موسى بن بلال الكركي الشافعي (853 ه)، وذكر حاجي خليفة أنه شرح النصف الأول فقط، وذكر الطناحي أنّ لابن أم قاسم المرادي (749 ه) شرحا على الفصول الخمسين، وذكر الباحث سامح السعيد في مقال له بعنوان:"مؤلّفات ابن معطي وشروحها الخطية قائمة وراقية" بأنّ لكلٍّ من أحمد بن الحسين الخبّاز (637ه)، ومحمّد بن سعد الله المرادآبادي (1293) شرحا على الفصول، فعدة الشروح إذًا سبعة شروح. وقد اطلع الطناحي على شرحي ابن إياز، والخويّي، وأفاد منهما في تحقيقه.

ينظر: حاجي، خليفة، (د. ت)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج 2، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ص 1269. وابن معطي، يحيى، (د. ت)، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، ص 134. وسامح، السعيد، (د. ت)، مؤلّفات ابن معطي الخطّيّة قائمة وراقية، مجلة النشرة العلمية لمجموعة المخطوطات الإسلامية، المجلد: 05، العددان: 35 و36، ص32-36. وابن إياز، الحسين بن بدر، 2010م، المحصول في شرح الفصول، تحقيق: شرف عبد الكريم النّجّار، ط1، دار عمّار، الأردن، ص16.

هذا وقد وقفت على شرح ابن إياز المذكور والموسوم بـ: "المحصول في شرح الفصول" مطبوعا بتحقيق شرف عبد الكريم النجار، ثمّ قرأت في الموقع الرسمي للجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية بليبيا أنّ شرح ابن إياز قد حقق في رسائل ماجستير، سنة 2006 م، حيث اجتمع على تحقيقه أربعة طلاب.

[2]- ابن معطي، يحيى، الفصول الخمسون، ص 149.

[3]- المرجع نفسه، ص 89، من مقدمة المحقق.

[4]- ينظر على سبيل المثال ذكره للغات لعلَّ، ص 202، وذكره للغات أسماء الإشارة وأسماء الموصول، المرجع نفسه، ص230-231، وذكره للمفردات المتردّدَةِ بين الحرفية والاسمية، المرجع نفسه، ص 217.

[5]- المرجع نفسه، ص 228.

[6]- المرجع نفسه، ص 239.

[7]- ابن إياز، الحسين بن بدر، المحصول في شرح الفصول، ص5.

[8]- المرجع نفسه، ص 87.

[9]- علّق فخر الدين قباوة على إخراج الطناحي للكتاب باسم: الفصول الخمسون بقوله: "وثمّة كتابٌ لابن معطٍ (ت 628ه) عنوانه في النسخ الخطّيّة (الفصول النحويّة) صار بين يدي الناشر [يقصد الطناحيَّ] (الفصول الخمسون)، وكأنّه تأثّر ما قاله الحاجّ خليفة. يُنظر: قباوة، فخر الدين، 2012م، قراءة الفهرسة للتراث العربي المخطوط، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ص65.

ولقباوة وجهٌ فيما قال، فالطناحي اعتمد نسختين الأولى جعلها أصلا، والعنوان المثبت في صدرها هو: (الفصول النحويّة)، والثانية مُثْبَتٌ عليها (الفصول العربية)، ولم يذكر الطناحي السبب الذي جعله يعدل عمّا هو مثبتٌ في المخطوطتين عنده. يُنظر: ابن معطي، يحيى، الفصول الخمسون، ص 140-145.

[10]- المرجع نفسه، ص90-94.

[11]- ابن فارس، أحمد، 1979م، معجم مقاييس اللغة، ج 2، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، لبنان، ص 259.

[12]- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004م، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، ص 294.

[13]- الكفوي، أبو البقاء، 1998م، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط 2، مؤسسة الرسالة، لبنان، ص 114.

[14]- المرجع نفسه، ص 114.

[15]- اللّبدي، محمد سمير نجيب، (د. ت)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص 83- 84.

[16]- قباوة، فخر الدين، 2006م، تحليل النص النحوي منهج ونموذج، ط 2، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ص 88.

[17]- الجرجاني، الشريف، 1985م، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ص 109.

[18]- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ص 194.

[19]- الفيروزابادي، محمّد بن يعقوب، 1979م، القاموس المحيط وبهامشه تعليقات وشروح، ج 3، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 386.

[20]- الفاسي، محمد بن الطيب، 2002م، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ج 1، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجال، ط2، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 229.

[21]- ابن جنّي، عثمان، (د. ت)، الخصائص، ج 1، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ص 34.

[22]- ابن عصفور، علي بن مؤمن، 1972م، المقرّب، ج 1، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط 1، (دون ناشر)، ص 45.

[23]- قباوة، فخر الدين، تحليل النص النحوي منهج ونموذج، ص 88.

[24]- المرجع نفسه، ص 88.

[25]- "الاستشهاد هو الاحتجاج للرأي أو المذهب... ولا يكون إلا بالقرآن الكريم وبما صح من الأحاديث الشريفة وبكلام العرب شعرهم ونثرهم شريطة أن يكون القائل من عصور الاحتجاج المعتمدة". ينظر: اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 119. واستعمالنا له في هذا البحث على أنه نوع من أنواع الاستدلال، ومنه فالاستشهاد أخص من الاستدلال.

[26]- ينظر: ابن معطي، يحيى، الفصول الخمسون، ص 130 من مقدمة المحقق.

[27]- المرجع نفسه، ص 165.

[28]- المرجع نفسه، ص 173.

[29]- المرجع نفسه، ص194.

[30]- المرجع نفسه، ص201.

[31]- ينظر على سبيل المثال، ص 165، 173.

[32]- المرجع نفسه، ص 172.

[33]- السيوطي، جلال الدين، 2006م، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص 75.

[34]- ابن معطي، يحيى، الفصول الخمسون، ص 239.

[35]- شغلت قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف الكثير من الباحثين قديما وحديثا، فكتبت فيها دراسات وأبحاث عديدة، وانقسموا إزاءها فريقين، ففريق لا يرى الاستشهاد بالحديث على قواعد العربية، لأنه رُوِيَ بالمعنى، وكان من رواته الأعاجم والمولَّدون، وفريق يرى غير ذلك، ويجيز الاستشهاد به، بشروط مبسوطة في الكتب المعالجة لهذه القضية. ومن أوعب الدراسات وأجمعها لشتات هذه القضية كتاب "تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف بحث وثائقي للتأصيل" لفخر الدين قباوة، ط1، دار الملتقى للنشر والتوزيع، حلب، سورية، 1425 هـ/ 2004 م.

[36]- ابن معطي، يحيى، الفصول الخمسون، ص 195.

[37]- المرجع نفسه، ص 255.

[38]- المرجع نفسه، ص 221- 222.

[39]- المرجع نفسه، ص 130.

[40]- المرجع نفسه، ص 131.

[41]- ينظر على سبيل المثال ص 197، 265 في موضعين، من "الفصول الخمسون".

[42]- المرجع نفسه، ص206.

[43]- المرجع نفسه، ص190.

[44]- المرجع نفسه، ص191. وكلمة "يوم"، رويت بالرّفعِ وبالجرّ.

[45]- المرجع نفسه، ص 193.

[46]- المرجع نفسه، ص 270. وينظر: ابن معطي، يحيى، 2010م، الدّرّة الألفية ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة، تحقيق: سليمان إبراهيم البلكيمي، ط1، دار الفضيلة، القاهرة، ص 72.

[47]- ابن معطي، يحيى، الفصول الخمسون، ص 265.

[48]- المرجع نفسه، ص 195- 197. ومن عجب أنها جاءت جميعا تحت مبحث ما ينتصب بفعل مضمر.

[49]- ليس المثال ممّا يُستدَلُّ به نحويا، ولكنه ذكر هنا مع أنواع الاستدلال، لأنه يَرِدُ مع الأدلة غالبا ليُستأنسَ به، فهو مبيّنٌ للقاعدة موضّح لها.

[50]- الآلوسي، محمود شكري، 1982م، إتحاف الأمجاد في ما يصحّ به الاستشهاد، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ص60

[51]- قباوة، فخر الدين، تحليل النص النحوي منهج ونموذج، ص 88.

[52]- اللبدي، محمّد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص208-209.

[53]- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 203.

[54]- ابن معطي، يحيى، الفصول، ص 97- 98، من قسم الدراسة للطناحي.

[55]- المرجع نفسه، ص 200.

[56]- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 374.

[57]- الشاوي، يحيى، 1990م، ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1، دار الأنبار للطباعة والنشر، العراق، ص97.

[58]- ابن معطي، يحيى، الفصول الخمسون، ص 171.

[59]- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 315.

[60]- ابن معطي، يحيى، الفصول الخمسون، ص 150.

[61]- المرجع نفسه، ص150.

[62]- الحريريّ، القاسم بن علي، 2013م، مُلحة الإعراب وسُنحة الآداب، ط1، دار ابن الجوزي، القاهرة، ص6.

[63]- قباوة، فخر الدين، تحليل النص النحوي منهج ونموذج، ص 98.

[64]- نفسه، ص 164- 165.

المراجع:

-القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

-الآلوسي، محمود شكري، 1982م، إتحاف الأمجاد في ما يصحّ به الاستشهاد، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد.

-ابن إياز، الحسين بن بدر، 2010م، المحصول في شرح الفصول، تحقيق: شرف عبد الكريم النّجّار، ط1، دار عمّار، الأردن.

-الجرجاني، الشريف، 1985م، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

-ابن جنّي، عثمان، (د. ت)، الخصائص، ج 1، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

-حاجي، خليفة، (د. ت)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج 2، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

-الحريريّ، القاسم بن علي، 2013م، مُلحة الإعراب وسُنحة الآداب، ط1، دار ابن الجوزي، القاهرة.

-سامح، السعيد، (د. ت)، مؤلّفات ابن معطي الخطّيّة قائمة وراقية، مجلة النشرة العلمية لمجموعة المخطوطات الإسلامية، المجلد: 05، العددان: 35 و36.

-السيوطي، جلال الدين، 2006م، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر.

-الشاوي، يحيى، 1990م، ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1، دار الأنبار للطباعة والنشر، العراق.

-ابن عصفور، علي بن مؤمن، 1972م، المقرّب، ج 1، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط 1، (دون ناشر).
-ابن فارس، أحمد، 1979م، معجم مقاييس اللغة، ج 2، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، لبنان.
-الفاسي، محمد بن الطيب، 2002م، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ج 1، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجال، ط2، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
-الفيروزابادي، محمّد بن يعقوب، 1979م، القاموس المحيط وبهامشه تعليقات وشروح، ج 3، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
-قباوة، فخر الدين، 2012م، قراءة الفهرسة للتراث العربي المخطوط، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان.
-قباوة، فخر الدين، 2006م، تحليل النص النحوي منهج ونموذج، ط 2، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
-الكفوي، أبو البقاء، 1998م، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط 2، مؤسسة الرسالة، لبنان.
-اللّبدي، محمد سمير نجيب، (د. ت)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
-مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004م، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية.
- ابن معطي، يحيى، (د. ت)، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر.
- ابن معطي، يحيى، 2010م، الدّرّة الألفية ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة، تحقيق: سليمان إبراهيم البلكيمي، ط1، دار الفضيلة، القاهرة.